



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

المؤتمر الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية"

فاس، المملكة المغربية

21-19 كانون الأول/ديسمبر 2011

الخلاصات

عقدت "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" مؤتمرها الثالث في فاس في المملكة المغربية بتاريخ 19-21 كانون الأول/ديسمبر 2011، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في المملكة المغربية.

حضر المؤتمر أكثر من 130 مشاركاً من 16 بلدًا عربيًا¹ وممثلون عن عدد من البلدان الشريكة والمنظمات الإقليمية والدولية وخبراء مستقلون. ضمّت الوفود العربية المشاركة وزراء ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وأجهزة رقابية أخرى بالإضافة إلى قضاة ومسؤولين رسميين وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إستمر المؤتمر لمدة يومين ونصف تمكّن خلالها المشاركون من مناقشة الفرص والتحديات الماثلة أمام تعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد في البلدان العربية في ضوء ما تشهده المنطقة من دعوات متصاعدة لإحداث إصلاحات عميقة تستجيب لتطلّعات الناس وتعالج مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. استعرض المشاركون أبرز الآليات التي من شأنها أن ترسخ المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وهي "الحصول على المعلومات وإطلاع الجمهور"، و"الشكاوى والتبليغ عن الفساد"، و"التشاور مع الجمهور بشأن السياسات العامة"، و"المساءلة الاجتماعية". كما استعرضوا ضرورة إيجاد بيئة حاضنة لهذه الآليات من اجل ضمان فعاليتها تتمثل باحترام الدولة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان وتحلّي الأطراف الرئيسية بالموضوعية والمهنية اللازمتين لإقامة حوارات وشراكات حقيقية بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجال مكافحة الفساد. واستفاد المشاركون في نقاشاتهم من المعايير الدولية والتجارب المقارنة من المنطقة وخارجها التي جرى عرضها أثناء جلسات المؤتمر.

بالإضافة إلى ما تقدّم، شهد المؤتمر انعقاد الاجتماع العام الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، حيث قام الأعضاء بمراجعة تقدّم العمل خلال الدورة الثانية (2010-2011) واعتمدوا برنامج عمل الدورة الثالثة بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القرارات وأهمّها نقل رئاسة الشبكة العربية من الجمهورية اليمنية ممثلةً بمعالي رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، إلى المملكة المغربية، ممثلةً برئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. سبق ذلك الجلسة العامة الأولى للمجموعة غير الحكومية للشبكة جرى فيها مناقشة بعض القضايا المتعلقة بكيفية تفعيل عمل المجموعة كما جرى الإتفاق على فتح باب الإنتساب إلى عضويتها تمهيداً لعقد اجتماع إقليمي في النصف الأول من سنة 2012 لكافة الأعضاء المنتسبين إليها بغية تحديد أولويات العمل ومناقشة سبل موائمة مع التحوّلات التي تشهدها المنطقة العربية.

وفي الختام، إنتهى المشاركون إلى اعتماد الخلاصات الإقليمية التالية كأساس للمتابعة على المستويين الإقليمي والوطني في المنطقة العربية، كما قام رئيس الشبكة الجديد معالي السيّد عبد السلام أبودرار بتقديم درع تذكاري إلى الرئيس المنهية ولايته معالي السيد أحمد الأنسي تقديراً لدوره في قيادة الشبكة خلال دورتها الثانية.

¹ الأردن والبحرين وتونس والكويت ولبنان وليبيا والسعودية والسلطة الوطنية الفلسطينية والسودان والعراق وعمان وقطر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

1. تشهد المنطقة العربية تحولات كبيرة تستوجب إعادة النظر بوتيرة وطبيعة جهود الإصلاح المبذولة في مجال إدارة الحكم، وتحتم تجديد العقد الاجتماعي القائم بغية جعله أكثر استجابة لتطلعات الأجيال الجديدة. لقد أتت هذه التحولات، وما تزال، بفرص وتحديات جديدة يجب أخذها بعين الاعتبار، أهمها تلك الناتجة عن تغيير ديناميكية العلاقة بين الدولة والمواطن. الإستفادة من هذه الفرص والتصدي لهذه التحديات لا يمكن أن يتما من خلال الشعارات والحراك الشعبي وحسب، بل يستوجبان أيضاً تضافر جهود مختلف الأطراف المعنيين للقيام بعمل جاد ودؤوب خلال السنوات القادمة.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

إرساء جهود الإصلاح في البلدان العربية على أسس جديدة لا تقتصر على تعزيز كفاءة الإدارة العامة وحسب، بل تسعى إلى إقامة منظومة واضحة للمساءلة الفعالة تكون موضع ثقة الناس وتضع حداً لتداخل السلطة والمال بالشكل الذي يؤدي إلى إساءة إدارة الأموال العامة والشؤون العامة. ومن ضمن هذه الأسس أن يكون هناك برلمانات قوية منبثقة عن إرادة الناس بواسطة انتخابات حرة ونزيهة، تمثل المجتمع بشكل صحيح، وتراقب الحكومة بشكل فعال، وتشرع بشكل سليم يستجيب لتطلعات الناس واحتياجاتهم؛ وقضاءً مستقلاً ونزيهاً وكفوفاً يحظى بثقة الناس ويؤسس لاحترام حكم القانون؛ وإعلاماً أكثر استقلاليةً ومهنيةً وموضوعيةً وقدرةً على المساهمة البناءة في جهود الإصلاح المنشود؛

2. أثبتت الأحداث الأخيرة أن جهود مكافحة الفساد المبذولة في السابق لم تكن كافيةً بشكل عام، مع تفاوت هذه الجهود بين دولة وأخرى ووجود بعض التجارب الجيدة في عدد من البلدان العربية. كما أثبتت أن انتشار الفساد أصبح هاجساً من الهواجس الأساسية التي يعيشها الناس على امتداد المنطقة، وأن مواجهته أصبحت مطلباً شعبياً لم يعد بالإمكان تجاهله أو التقليل من أهميته. هذا الوضع الجديد يحتم القيام بمبادرات وخطوات محددة لتعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد في البلدان العربية، لا سيما في تلك البلدان التي يُعدُّ أنها قد راكمت إنجازات معيّنة في مجال مكافحة الفساد خلال السنوات الأخيرة الماضية، على أساس مفاده أن مكافحة الفساد ليست مسألة تقنية وحسب بل مسألة سياسية تتطلب التزاماً رسمياً قوياً وإرادةً سياسية واضحة.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

تعزيز الحوار والتنسيق على المستوى الوطني في مجال مكافحة الفساد من خلال مجالس أو لجان أو هيئات وطنية تضم مختلف الأطراف المعنيين، ويلورة دور أوضح للمجتمع المدني في هذا المجال، وتركيز المزيد من الجهود على تنفيذ المادتين 5 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتفعيل إعلان

مراكش بشأن الوقاية من الفساد.

3. يتطلب تعزيز المشاركة المجتمعية في مجال مكافحة الفساد إيجاد بيئة مؤاتية تتمثل باحترام الدولة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان وتحلّي الأطراف الرئيسية بالموضوعية والمهنية اللازمتين لإقامة حوارات وشراكات حقيقية بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجال مكافحة الفساد. كما يتطلب الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعمل على تعزيز استقلاليتها وتفعيل آدائها مع إخضاعها لقواعد الشفافية والمساءلة والنزاهة. ويتطلب أيضاً تعزيز التواصل المنتظم والفعال بين صانعي القرار والجهات غير الحكومية بوصفها أحد أهم قنوات التعبير عن آراء المجتمع وأفكاره، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الجهات، وإن اجتمعت تحت عنوان مكافحة الفساد، لا تمثل بالضرورة موقفاً موحدًا من القضايا المطروحة لأنها تمثل المجتمع بمختلف أطيافه.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

رعاية حوار إقليمي في إطار الشبكة العربية لتحديد ملامح البيئة الحاضنة المطلوب إيجادها في إطار الجهود الساعية نحو تعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد.

4. الحصول على المعلومات حقّ من حقوق الإنسان التي يجب ترسيخها في الدساتير والقوانين والممارسات. ينصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق دولية أخرى ذات صلة، وتدعو إليه أيضاً المادة العاشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومواد أخرى ذات صلة. إعتدال آليات الحصول على المعلومات وتطبيقها تتطلب قراءةً متأنيةً لواقع كل بلد من البلدان بغية أخذها في عين الإعتبار، كما تتطلب الإلتزام بالمعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال مع تشجيع الجهات الحكومية على المبادرة إلى نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات. وينبغي في هذا الإطار توخّي التوسّع قدر الإمكان في الإفصاح عن المعلومات واعتبار السرية استثناءً لا يسوغه إلا حجم الضرر الذي قد يلحق بالمصلحة العامة نتيجة الإفصاح عن المعلومة مقارنةً بكتمتها.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

إطلاق حملات تفكير وعمل على المستوى الوطني، في إطارٍ تشاركي يضمن تكافؤ الفرص والتوازن بين الأطراف المشاركة، من أجل دراسة واقتراح مكونات منظومة متكاملة لضمان الحق بالحصول على المعلومات بما يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة والسياقات المحلية، مع الدعوة إلى البدء فوراً بنشر ما هو متوافر من وثائق يفرض القانون نشرها ولكنها مع ذلك غير متوافرة لدى الجمهور.

5. إتاحة الفرصة أمام الناس لتقديم الشكاوى والتبليغ عن الفساد، أو الكشف عنه، أمر جوهري في مسار تعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد، وكذلك تقديم المعونة والحماية لهم عند قيامهم بذلك. تتناول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كيفية إنشاء مثل هذه الآليات وتفعيلها في عدد من موادها، كما يمكن أن تساعد في هذا المجال الخلاصات الإقليمية التي اعتمدها الشبكة العربية بشأن "حماية الشهود والمبلغين" في 3 نيسان/أبريل 2009. إعتدال آليات الشكاوى والتبليغ عن الفساد وتطبيقها يتطلب تنفيذ ما جاء في

كل من الإتفاقية الدولية والخلاصات الإقليمية، من ضمن المعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال. كما يتطلب أخذ الواقع المجتمعي للبلد المعني في عين الإعتبار لضمان أقصى قدر ممكن من فرص النجاح لهذه الآليات. وينبغي في هذا الإطار عدم النظر إلى آليات تقديم الشكاوى والتبليغ عن الفساد على أنها مرتبطة بالدعاوى الجزائية وحسب، إذ غالباً ما يكون الموضوع ذا طابع إداري، مما يستدعي ضرورة النظر في تنوع الوسائل والحواجز والضمانات في هذا المجال.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

تنفيذ مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقة بآليات الشكاوى والتبليغ عن الفساد والإسترشاد بالخلاصات الإقليمية للشبكة العربية في هذا المجال.

6. التشاور مع الجمهور بشأن وضع السياسات العامة وسيلة أخرى لتعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد. فمن خلال هذا التشاور يمكن للسياسات أن تأتي أكثر تعبيراً عن الاحتياجات والأولويات الحقيقية للناس وأن تكون أكثر شفافية وقابلية للمساءلة. وبوجود هذا التشاور، إذا ما كان فعالاً، يمكن البدء بمسار تدريجي نحو تعزيز ثقة المواطنين في دولتهم، مع ما يستلجه ذلك من فرص لتحقيق الإستقرار والتنمية العادلة. تتعدّد آليات التشاور، وتتعدى مسألة الحوار بشأن القضايا المطروحة، لذا ينبغي بلورة الصيغ الأنسب لضمان مشاركة المجتمع أفراداً ومؤسسات في وضع السياسات العامة، بما في ذلك استخدام الوسائل الإلكترونية، مع ضرورة التنبّه إلى أخذ خصوصية التشاور مع القطاع الخاص، بوصفه أحد مكونات المجتمع، في عين الإعتبار.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

إشراك المجتمع المدني في تقييم تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسياسات الحكم ذات الصلة، وفي جهود تطبيقها على أرض الواقع، مع تأكيد ضرورة قيام البلدان العربية بنشر تقارير التقييم الذاتي الخاصة بالإتفاقية، واتخاذ خطوات للضغط من أجل تعميم مبدأ التشاور ليشمل باقي السياسات العامة.

7. المساءلة الإجتماعية آلية غير رسمية لإخضاع القطاع العام والمؤسسات الدولية، وحتى القطاع الخاص، لقواعد مكافحة الفساد من خلال الرقابة على أدائهم بواسطة الجهات غير الحكومية وحتى المواطنين الأفراد، وكذلك من خلال مبادرات العمل الجماعي مثل مواثيق النزاهة أو الاتفاقات أخرى. وفي هذا الإطار، يصبح التحالف والتعاون بين منظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص والإعلام وغيرها من مكونات المجتمع مصدر قوة ومدخل رئيس من مداخل تعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

تنظيم نشاطات وطنية وإقليمية للتعريف بأدوات المساءلة الإجتماعية وتبادل الخبرات والتجارب وتنمية المهارات على تطبيقها، مع دعوة الجهات الحكومية وغير الحكومية إلى التعاون في هذا المجال.

8. العلاقة بين الآليات الأربعة التي جرى التركيز عليها خلال المؤتمر (الحصول على المعلومات وإطلاع

الجمهور"، و"الشكاوى والتبليغ عن الفساد"، و"التشاور مع الجمهور بشأن السياسات العامة"، و"المساءلة الإجماعية") مترابطة في ما بينها، وتتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف المعنيين، ولكنها في ظل ما تشهده المنطقة، تتطلب بشكل خاص مبادرات بناء ذات طابع استراتيجي تقوم بها هيئات مكافحة الفساد أو غيرها من سلطات مكافحة الفساد المكلفة قيادة الجهود ذات الصلة على المستوى الوطني. هذه المبادرات قد تشمل إعداد قوانين حديثة والدفع من أجل اعتمادها والعمل على تنفيذها عند وجودها، كما قد تشمل مبادرات للبناء المؤسسي وتنمية المهارات لدى المعنيين، ولكنها بشكل أساسي تتطلب من هذه الجهات أن تقدم نموذجاً وقوة في هذا المجال من خلال وضع مسألة المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد في صلب إهتمامتها خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

تنمية قدرات هيئات مكافحة الفساد أو غيرها من السلطات المعنية بمكافحة الفساد في مجال الإعلام والتواصل ودعم الإصلاحات اللازمة لتمكينها من تفعيل المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد في بلدانها، مع ما يتطلبه ذلك من تعزيز لاستقلالية هذه الهيئات وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

9. في إطار دعمها لخلاصات هذا المؤتمر، ستعمل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال دورتها الثالثة برئاسة المملكة المغربية على "المساهمة في تعزيز قدرة الجهات غير الحكومية على المشاركة الفاعلة في تطوير سياسات مكافحة الفساد الوطنية"، و"تفعيل جهود تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية"، و"تنمية مهارات المختصين في التحري والتحقيق والإدعاء والتعاون الدولي واسترداد الموجودات في جرائم الفساد". كما ستعمل على تعزيز وتفعيل وسائل عملها استجابةً للوضع الجديد الذي نشأ في المنطقة العربية نتيجة أحداث سنة 2011.

وفي هذا السياق، يوصي المؤتمر بما يلي:

دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الإقليميين والدوليين، لا سيما جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لأن يلعنوا دوراً أساسياً في متابعة هذه الخلاصات ودعم تنفيذ برنامج عمل الشبكة العربية ومجموعتها غير الحكومية خلال 2012-2013، مع لفت النظر إلى ضرورة البحث، وبشكل جدّي، في كيفية إنشاء صندوق مالي تساهم فيه الدول العربية، ويوضع في تصرف رئاسة الشبكة العربية وتحت مسؤوليتها، لدعم مثل هذه الجهود في السنوات المقبلة.

ختاماً، يتوجّه المشاركون بأصدق الشكر والتقدير إلى المملكة المغربية على استضافة فعاليات المؤتمر، كما يتوجّهون بعميق التقدير إلى الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في المملكة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جهودهما الكبيرة في دعم تنظيم هذا المؤتمر الإقليمي الهام وإنجاحه.
